المستوطنات في الضفة خلال خمس سنوات · ولم توافق على وجود اي جيش غريب في هذه المنطقة ، بما في ذلك الجيش الاردني · ان الجيش الاسرائيلي ، فقط ، هو الذي سيتواجد في الضفة بعد مرور الفترة الانتقالية ، كذلك لم توافق [اسرائيل] على ترك المنطقة بعد هذه الفترة » (معاريف ، ٧٨/٩/١٩) · اما بالنسبة للاستيطان في الضفة ، فقد نفى بيغن ان يكون هناك اي التزام اسرائيلي بعدم اقامة مستوطنات خلال السنوات الخمس، وانما اقتصر ذلك على فترة ثلاثة اشهر فقط (المصدر نفسه) · وفيما يتعلق بالعلاقات مع مصر ، بعد الانسحاب من سيناء ، ذكر بيغن انه « بعدالانسحاب الاول الى خط رأس محمد ـ العريش ، سيتم تبادل السفراء · وافترض [اي بيغن] ان هذا سيحدث خلال ٩ـ١٢ شهرا ، اي ، سيكون هنالك سفير مصري في القدس في رأس السنة [العبرية] المقبلة » (المصدر نفسه) · كذلك ذكر بيغن ان ترتيبات الامن في سيناء « ممتازة » ، وتشمل « تجريد وتخفيف قوات ومحطات انذار مبكر · اما المطارات العسكرية ، فستسلم للاستعمال المدني · وقد حصلت اسرائيل على موافقة من حكومة الولايات المتحدة ، تقضي باقامة قاعدتين جديدتين في النقب · اضف الى ذلك ، فأننا لن نخلي المطارات الحالية في سيناء قبل الانتهاء من اقامة القاعدتين المذكورتين » (هآرتس ، ٧٨/٩/١٩) ·

وبالنسبة للقدس ، فقد ذكر بيغن ان اسرائيل اصرت خلال تبادل الرسائل بين الاطراف الثلاثة التي اشتركت في المؤتمر، بشأن مستقبل المدينة ، « على بقاء القدس موحدة وعاصمة اسرائيل الى الابد » (المصدر نفسه) ·

ويجدر الذكر ان بيغن عاد وكرر اقواله هذه في كلمته التي افتتح بها النقاش السياسي في الكنيست · الا انه اضاف ان «اهمية الاتفاق مع مصر تكمن في التزام [اسرائيل] للمرة الاولى بالتوقيع على معاهدة سلام · ليس اتفاقات جزئية ولا حلول وسط ، تبقى بها حالة الحرب على حالها، وانما معاهدة سلام ··· تجعل العلاقات طبيعية بصورة كاملة ، خاصة اقامة علاقات ديبلوماسية، واخرى اقتصادية وثقافية ، ووضع حد للمقاطعة الاقتصادية ، ثم حرية التنقل للاشخاص والبضائع » (هآرتس ، ٧٨/٩/٢٦) ·

وحذر بيغن الكنيست من ان اسرائيل تواجه الان خيارا واحدا : قبول قرارات كامب ديفيد او عدم اجراء اية مفاوضات اخرى حول معاهدة السلام ، بحيث تعتبر جميع الامور التي تم الاتفاق عليها في المؤتمر ، لاغية تماما · ثم انتقل الى الوضع في الضفة الغربية وقطاع غزة موضحا ان مشروع الحكم الذاتي كان الاساس في الاتفاق حول هذا الموضوع · وبموجب الاتفاق « سيلغى الحكم العسكري ، بما في ذلك ادارته المدنية · وينتخب السكان العرب بأنفسهم مجلسا اداريا · اما اسرائيل ، فلن تتدخل من جانبها في ادارة شؤونهم اليومية · ويبقى الجيش الاسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة للحفاظ على امن اسرائيل القومي ··· وسيبقى هذا الجيش في المنطقة حتى بعد انتهاء الفترة الانتقالية كذلك لم نبق اي مجال للشك ، وقد اعلنا ان بعد الفترة الانتقالية التي ستمتدخمس سنوات ، وعندما ستطرح قضية السيادة ، ستطالب [اسرائيل] بحقها في السيادة على المنطقة · واذا ما تحقق اتفاق على اساس ادعاءات مضادة ، فليكن ، اما اذا لم يتحقق مثل هذا الاتفاق ، فان النتيجة ستكون استمرار انظمة الحكم الذاتي والامن الاسرائيلي » (المصدر